2789 ر

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
26 APR 1982
LIBRARY

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/150
٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة التاسعة
٨ - ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢
بغداد ، العراق
البند ٧ (ح) من جدول الاعمال المؤقت

اجتماع فريق الخبراء حول اشكال التعاون والتكامل الاقتصادى الممكنة في غربي آسيا

(بيروت، ١٤ - ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١)

مذكرة من الامين التنفيذى

82-0036

١- وفقا لما نص عليه برنامج عمل اللجنة في ميدان التجارة الدولية قامت الامانة التنفيذية بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حول اشكال التعاون والتكامل الاقتصادى الممكنة في غربي آسيا ، بمدينة بيروت في الفترة من ١٤ الى ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ . وكانت الاهداف المحددة له تحقيق فهم افضل للعوامل الاقتصادية التي تفضي الى التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا والعوامل التي تعوقهما أو تحول دونهما ؛ وتحديد اشكال التعاون التي ينبغي توجيه الجهود نحوها وامكانية اتخاذ ترتيبات تعاون عملية واكثر تقدما والشروط اللازمة لذلك ؛ وصياغة حلول بديلة عملية ومبادئ توجيهية للسياسة العامة في هذا المجال . وقد تم السعي لتحقيق هذه الاهداف بالتشاور وبالاشتراك مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية ، مع الاستفادة من تجارب التجمعات الاقليمية الاخرى من البلدان النامية والمتقدمة النمو ، وباختيار الموضوعات واتخاذ الاستعدادات الفنية المتصلة بها . وتحضيرا لهذا الاجتماع ، اجريت مشاورات ، عن طريق ايفاد بعثات من موظفي الاكوا وعبر المراسلة ، مع الامانة العامة لكل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وجامعة الدول العربية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وذلك فيما يتعلق بنطاق اختصاص الاجتماع وبمشاركة هذه الامانات فيه .

٢- وقد ضمت قائمة المشاركين في الاجتماع خبراء وخبراء استشاريين من داخل المنطقة ومن خارجها ، وممثلين عن منظمات وصناديق اقليمية (صندوق النقد العربي ، مجلس التعاون الخليجي ، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، جامعة الدول العربية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، الصندوق السعودى للتنمية ، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية) ؛ وممثلين عن تجمعات اقليمية اخرى من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (مجموعة بلدان الاندين ورابطة امم جنوب شرقي آسيا والجماعة الاقتصادية الاوروبية) ؛ وممثلين عن منظومة الامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، برنامج الامم المتحدة الانمائي والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في بيروت) .

٣- وقد استعرض الاجتماع عملية تطور التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا في ضوء تجارب تجمعات اقليمية اخرى من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وجرى استعراض ابرز اساليب واشكال التعاون والتكامل الاقتصادى بين بلدان غربي آسيا والوسائل المستخدمة والسياسات المتبعة لتحقيق هذا الغرض . كما جرى تحليل اثر الجهود السابقة في تشجيع التجارة وانتقال عوامل الانتاج (رأس المال واليد العاملة) بين بلدان غربي آسيا ، مع تسليط الضوء على المشاكل التي برزت وتأثيرها على توثيق التعاون الاقتصادى .

٤- وقد تناول البحث تجارب البلدان النامية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية مع التركيز على الانجازات ، والاخفاقات والاحتمالات في المستقبل ، وصلة هذه التجارب بمنطقة الاكوا . كما بحث الاجتماع في تجارب تجمعات اقليمية معينة من البلدان النامية تقوم ما بينها اتفاقات خاصة بالتعاون والتكامل الاقليمي . كما استعرض الاجتماع مدى اهمية تجارب البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، في ضوء تجربة الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، على اوضاع بلدان غربي آسيا .

٥- وقد ركز الاجتماع، لدى تحليله للمعقبات والفوائد المتصلة بتوثيق التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا ، على اوجه التفاوت في مستويات التنمية وحجم السوق ، وفي الهياكل الاقتصادية ؛ وعلى نقاط التباين بين السياسات الاقتصادية الوطنية ؛ وعلى الجوانب الدينامية لتوثيق التكامل ، مع التأكيد على الامكانيات المتوفرة للتوسع في التصنيع وقضايا المواءمة . وقد أولى الاجتماع ايضا اهتماما خاصا لمسألة تحديد الاشكال الممكنة للتعاون الاقتصادى . وفي هذا الصدد ، بحث الاجتماع في مقتضيات أو أسس التعاون والتكامل الاقتصادى الناجح ، ودور النشاطات الانتاجية في استراتيجية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا .

٦- واخيرا ، قام الاجتماع بالنظر في قضايا مختارة تتعلق بالجهود الحالية للتعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا ، بما في ذلك التخطيط الاقليمي ، والتعاون والتكامل على الصعيد دون الاقليمي ، ودور القطاع الخاص في جهود التكامل الاقتصادى ، وتحديد فرص الاستثمار داخل المنطقة ، وتطوير ومكاملة الاسواق المالية في منطقة الاكوا .

٧- ولاغراض البحث في القضايا الواردة اعلاه ، قامت الامانة التنفيذية باعداد الدراسات التالية :

- المعقبات والفوائد الرئيسية لتوثيق التعاون الاقتصادى في غربي آسيا ؛
- تطور التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا ؛
- نحو نهج عملي للتعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا ؛
- عمليات نقل الموارد والتعاون المالي في غربي آسيا ؛
- التعاون الاقليمي وتوسيع التبادل التجارى في غربي آسيا ؛
- انتقال اليد العاملة في منطقة الاكوا ؛
- دور القطاع الخاص في التعاون والتكامل الاقليمي في منطقة الاكوا ؛
- نمو وتكامل الاسواق المالية في دول غربي آسيا ؛
- خلاصة احصاءات التجارة بين بلدان منطقة غربي آسيا ، ١٩٧٢ - ١٩٧٤ و ١٩٧٦ .

٨- وبالاضافة الى ذلك ، قام عدد من المنظمات الاقليمية والدولية باعداد دراسات منهـــا :

- الاستراتيجية العربية للعمل الاقتصادى العربي المشترك (جامعة الدول العربية) ؛
- المناهي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادى العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية العربية حاضرا ومستقبلا (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) ؛

- الاشكال الممكنة للتكامل الاقتصادى في ضوء تجربة التجمعات الاقليمية الاخرى (الاونكتاد) ؛
- التعاون الاقتصادى في افريقيا (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ؛
- التكامل والتعاون الاقليمي في الثمانينات (اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية) ؛
- التجربة الآسيوية في ميدان التعاون والتكامل الاقليمي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى) ؛
- العناصر الاساسية لخطة عمل لاعادة تنشيط عملية التكامل الاقتصادى بين بلدان الانديز (مجموعة بلدان الانديز) ؛ و
- تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا في التعاون الاقتصادى (رابطة امم جنوب شرقي آسيا) .

توصيات الاجتماع

٩- قام فريق الخبراء، في محاولته لتحديد مجالات وقضايا معينة ذات صلة بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى في منطقة الاكوا، بالتركيز على التوصيات ومقترحات المتابعة التالية لكي تنظر فيها البلدان والمناطق المعنية.

اعتبارات عامة

١٠- من الضرورى وضع تعريف واضح ومحدد للمصطلحات المستخدمة في مجال التعاون والتكامل، كالتعاون الاقتصادى، والتكامل والاندماج، والتكاملية، والوحدة، وذلك باستخدام ادوات التحليل الاقتصادى وعلم الاقتصاد السياسي. وينبغي النظر الى أى تحليل للترتيبات أو المخططات والادوات من خلال رؤية دينامية.

١١- من الضرورى أن تكون غايات واهداف التنمية محددة بوضوح ومصاغة بشكل متكامل على الصعيد الوطني مع التركيز على تحسين المستوى الاجمالي لحياة الناس. ويكتسب مثل هذا النهج اهمية خاصة بالنظر الى الفوارق الواسعة في مستوى التطور وتكاملية هذه الاقتصادات وتنافسيتها. ومن شأن هذا النهج ان يسهل تنسيق هذه الغايات والاهداف، ضمن اطار أية اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف للتعاون والتكامل.

١٢- كما ان هناك حاجة لبذل جهود موازية لوضع استراتيجية انمائية اقليمية طويلة الاجل تكون اهدافها واولوياتها موجهة نحو قضايا حيوية كانتاج الغذاء، والطاقة، والصناعة، التحويلية، والنقل، والقوى البشرية، والمال، والتكنولوجيا. ويمكن لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك ان توفر اطارا مناسبا لهذا الغرض. وفي هذا المجال ينبغي اجراء دراسات تحليلية حول آفاق التنمية الطويلة الاجل لاقتصادات المنطقة، وذلك لتحديد النشاطات الاقتصادية الواعدة من حيث امكانيات النمو. وهذا الامر مطلوب بصفة خاصة من اجل تحديد نمط ومدى الترتيبات الممكنة في مجال التعاون والتكامل العربي، ومدى اعتماد المنطقة على باقي بلدان العالم، بالاضافة الى تدابير لمعالجة القضايا المتعلقة بذلك.

١٣- وينبغي بذل محاولة لتحديد العوامل التي يظهر انها اعاقت عملية التعاون والتكامل بين بلدان المنطقة وتحليل هذه العوامل تحليلا شاملا. وهذه العملية يمكن أن تساعد، على وجه الخصوص، في تحديد مدى الدور الذى لعبه تفاوت مستوى النمو بين بلدان الاكوا، واختلافها في الحجم، وتنافسية اقتصاداتها وتكامليتها الذاتية في اعاقة التوجه نحو التكامل.

١٤- ويجب اعطاء الاولوية في البحث للدراسات الخاصة بجدوى مشاريع التكامل وبتحليل تكاليفها وفوائدها الاجتماعية. وهناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والاقليمي لتعزيز القدرات الفنية والادارية للمنظمات المشاركة في تحديد المشاريع وصياغتها وتنفيذها.

١٥- ولضمان الفعالية والتكافؤ في جهود التكامل ينبغي دراسة تكاليف وفوائد ترتيبات التكامل، بما في ذلك ادوات المواءمة، لتوفير الاساس اللازم لصياغة مواقف البلدان بهذا الخصوص. وينبغي التأكيد على اهمية الفعالية الاقتصادية للمشروع في ظل ظروف التنافس، اذ ان اعضاء أي تجمع اقليمي أو دون اقليمي سيجدون ان من الصعب، على المدى الطويل، دعم المشاريع غير الاقتصادية، لاسيما في ظل الاوضاع الاحتكارية. ويرجح ان يؤدي اهمال هذه المسألة الى خلق ضغوط والى اجهاض عملية التكامل ذاتها. ويمكن بالطبع قبول بعض الحماية للصناعات الوليدة، فليس من شأن ذلك ان يخلق ضغوطا خطيرة. غير ان من الضروري تحري الامكانيات الخاصة بخلق فرص للتبادل التجاري وبتحويل اتجاهات التبادل، وذلك فيما يتعلق بتدابير انتاج بدائل الواردات المتخذة على الصعيد الاقليمي. وينبغي توسيع نطاق البحث ليشمل المشاريع ذات الطابع التصديري.

١٦- وينبغي اجراء تقييم دقيق لتكاليف المواءمة نظرا لأوجه الشبه الواسعة بين نمط التنمية الصناعية وحجم التغيرات التي قد تكون لازمة في البنى الصناعية القائمة في البلدان المعنية، وتحديد مواقع الصناعات الجديدة. وهناك حاجة لانشاء آليات تعويضية من اجل تعويض بعض التكاليف المتعلقة بذلك. ومن المستحسن على وجه الخصوص وضع ترتيبات خاصة لصالح البلدان المتضررة والبلدان الاقل نموا في المنطقة. ولن يكتب لجهود التكامل النجاح الا اذا شعر كل بلد من البلدان انه غير متضرر. ولذلك، يمكن ان ترافق هذه الجهود سياسات وترتيبات تضمن نصيبا ادنى من الفوائد المنتظرة للبلدان الفقيرة.

١٧- ومن المهم، فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية في كل بلد من بلدان الاكوا، تحديد الفوائد التي ستعود عليهم من التصنيع في المستقبل ومن ترشيد الهياكل الصناعية القائمة نتيجة للتكامل الاقليمي. ويستدعي الامر اجراء تحريات تجريبية جادة لتوفير خطوط ارشادية للخيارات المطروحة على صعيد السياسة العامة.

١٨- وينبغي البحث في اتخاذ تدابير ملائمة ومرنة لضمان التنسيق الفعّال بين السياسات الاقتصادية الوطنية، مما يؤدي الى تجنب المواقف غير المرنة وتحاشي ظهور ميول استقطابية بين بلدان المنطقة. ومن الامور البالغة الاهمية في هذا الصدد الحاجة الى البحث بشكل مستفيض في التباين القائم بين السياسات الاقتصادية الوطنية فيما يتعلق بقضايا حساسة كالعملات، والنظم الضريبية والنقدية، والعمالة، والتنمية الصناعية والزراعية. ويمكن لمثل هذا البحث ان يؤدي الى برمجة مشتركة في مختلف القطاعات المنتجة للسلع وقطاعات الخدمات، وان يسهم في وضع تدابير لضمان تحقيق الانسجام بين سياسات البلدان المعنية.

الادوات والاحتياجات المؤسسية

١٩- بالنظر الى الظروف السريعة التغير والاهمية النسبية للتفاوض وتكاليف تنفيذ ترتيبات التعاون والتكامل، فقد اضحت المرونة عاملا حاسما في تصميم هذه الترتيبات.

٢٠- وتستحق الجهود والادوات الثنائية ودون الاقليمية في مجال التجارة والتعاون، مثل مجلس التعاون الخليجي، قدرا اكبر من الاهتمام والدعم نظرا لمرونتها وجدواها السياسية قياسا الى الترتيبات الاكثر شمولا والاقل مرونة. وينبغي تكثيف الجهود من اجل القيام على نحو مدروس باعداد الاحتياجات الفنية والمؤسسية والادارية لهذه الاشكال بغية تحقيق النجاح المرجو لها باعتبارها نماذج لترتيبات التعاون والتكامل دون الاقليمي يمكن ان يحتذي بها في اماكن اخرى في المنطقة وفي العالم العربي.

٢١- ونظرا للطبيعة المعقدة للتخطيط الشامل ولوجود عوائق فنية ومؤسسية عديدة، فقد يكون من المفيد تركيز الاهتمام على اساليب أقل طموحا للتخطيط الاقليمي كالتخطيط القطاعي، والتخطيط الجزئي على الصعيد دون الاقليمي؛ والتخطيط الاستدلالي على الصعيد دون الاقليمي أو الصعيد الاقليمي؛ وتخطيط البنى الاساسية المتعلق بصورة خاصة بالقوى البشرية وبنشاطات التدريب والبحث. ويمكن للبرمجة المشتركة ان تكون اداة عملية لصياغة وتنفيذ النشاطات ضمن اطار هذه الاساليب. الا ان التخطيط والبرمجة وصياغة المشاريع وتنفيذها تحتاج الى تعزيز من الناحيتين الفنية والادارية وذلك لكونها من المستلزمات الاساسية لهذه الجهود.

٢٢- تتوافر امكانيات اكبر وفرص نجاح اكبر للجهود التعاونية على المدى الطويل اذا باشرها وتولى تنفيذها صناع القرار على مستوى "القاعدة" بدلا من صناع السياسة على مستوى "القمة". ولهذا، ينبغي ان يتحول التركيز في ترتيبات التعاون والتكامل من اساليب "القمة - القاعدة" رغم ما يكتنفها من اغراء نسبي وطموح - أي تلك التي تبدأ على مستوى "القمة" لكنها تؤثر على صناع القرار في المستويات الادنى - الى وسائل "القاعدة - القمة" - أي تلك التي تبدأ على مستوى "القاعدة" وتؤثر على صناع القرار في المستويات الاعلى - وهذه اكثر تحديدا ومرونة وفعالية. ومن اهم هذه الادوات المشاريع العربية المشتركة واتحادات المنتجين. وتوفر المشاريع العربية مزايا عديدة من حيث المرونة، والمشاركة في صنع القرار والادارة، والتكاملية، والروابط الدينامية، والكفاءة التنظيمية، والكفاءة في توزيع الموارد وغير ذلك. ونظرا لهذه المزايا، ينبغي تركيز الاهتمام على امكانيات التوسع في انشاء ادوات للتعاون من نوع "القاعدة - القمة".

٢٣- ومطلوب من مختلف المنظمات الاقليمية المعنية بتعزيز جهود التعاون والتكامل ان تحدد الاسلوب الافضل لجعل ادوات التعاون "من القاعدة الى القمة" هذه جزءا من الاطار الاوسع للتخطيط والتعاون الاقليمي بين البلدان العربية في المنطقة ككل وفي المناطق الفرعية المنبثقة عنها. وكخطوة تمهيدية، ينبغي اجراء ابحاث لتحديد القطاعات التي تحتاج الى سوق اكبر مما يتيحه بلد واحد أو الى موارد اكبر من موارد بلد واحد. وعندها ينبغي اختيار القطاعات الملائمة لانشاء مشاريع عربية مشتركة (و/أو اتحادات للمنتجين).

٢٤- وبالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك) والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ينبغي اجراء دراسة مقارنة لمختلف انماط المشاريع العربية المشتركة ، وذلك لتحديد افضل الوسائل لتحقيق اهداف هذه المشاريع. الا انه من الضروري ملاحظة انه في حين سيجرى تقييم دور المشاريع المشتركة من حيث فائدتها التجارية في المقام الاول فانه يتعين درس احتياجاتها الممكنة انطلاقا من مجموعة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

٢٥- ومن المهم اجراء استعراض دورى للخبرات في مجال المشاريع العربية المشتركة ، بالاضافة الى الشركات العربية التي تمارس نشاطات انتاجية وتجارية مع بلدان المنطقة ، وذلك بغية تحديد أى عوائق امام زيادة الانتاج والتبادل التجارى . ويمكن تعميم نتائج الاستعراض بالاضافة الى المعلومات عن جهود المنظمات المعنية . ولتسهيل هذه العملية يمكن تحديد عدد من المنظمات الام لتناط بها مهام الاشراف على عمليات هذه المشاريع المشتركة وتقييمها بانتظام من حيث الانجازات والكفاءة وتوزيع التكاليف والفوائد ، الخ ؛ ووضع نظام للحوافز لتجشيع الادارة والمستخدمين على الابتكار ورفع الكفاءة ؛ وتحديد المجالات الممكنة لمزيد من البحث والتدريب وتقاسم مثل هذه التسهيلات ؛ واتخاذ اجراءات للتغلب على المشاكل والعقبات ؛ وغير ذلك من المهام .

٢٦- وينبغي ايلاء اهتمام جدى لمسألة ترشيد اهداف وعمليات ادوات التعاون الاقليمي والاجهزة المؤسسية العديدة لتفادى المزيد من ازدواجية الجهود ، والتناقضات في المواقف ، والتنافس غير المحمود وتبديد المال والموارد البشرية . ونظرا للتداخل الشديد بين نشاطات مختلف المنظمات الاقليمية كالمجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ينبغي ايلاء اهتمام كاف لمسألة توزيع المسؤوليات بين هذه المنظمات في القضايا المتصلة بالتعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمي .

٢٧- وفي عملية تنسيق وتبسيط الترتيبات المؤسسية ، ينبغي ايلاء الاعتبار اللازم لموضوع انشاء هيئات جديدة يعتبر دورها حاسما في تعزيز جهود التعاون والتكامل الاقليمي ، مثل صندوق عربي للعلوم والتكنولوجيا ، ومصرف عربي للاستيراد والتصدير ، ومرفق عربي لكفالة الاستثمار .

٢٨- كما ينبغي ايلاء اهتمام جدى لمسألة بحث مختلف الامكانيات المؤسسية التي تؤدى الى تنفيذ شبه تلقائي للقرارات المتخذة على المستوى الوزارى بشأن التكامل . وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب التجمعات الاقليمية الاكثر نجاحا لما لها من صلة مباشرة بالاحتياجات المتنامية لبعض الترتيبات القائمة في منطقة الاكوا والتي تم انشاء اطارها المؤسسي مؤخرا .

٢٩- وقد نتج عن تنقل الايدى العاملة عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة تواجهها بلدان الاكوا . ومن الضرورى اجراء بحث شامل حول مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتنقل الايدى العاملة بين بلدان المنطقة . ومن اهم اغراض هذا البحث دراسة توازنات الفوائد والتكاليف ذات الصلة والمساعدة في تنسيق السياسات المتعلقة باليد العاملة لكل بلد من البلدان . كما ينبغي بذل جهود منسقة من جانب البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها من اجل وضع منظور طويل الاجل لاحتياجات المنطقة من القوى البشرية وكيفية التصرف لتلبيتها . ويمكن لهذا الجهد ان يبدأ بتخطيط القوى البشرية على الصعيد الاقليمي مما يمكن ان يوفر خطوطا ارشادية لوضع ترتيبات ثنائية ومتعددة الاطراف ترمي الى تنظيم وتشجيع تدفق العمالة عبر الحدود الوطنية .

٣٠ وفيما يتعلق بتدفق الموارد المالية بين بلدان المنطقة ، من الضرورى اجراء دراسة حول مدى امكان التطبيق الفعلي "للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية" (والتي أقرت في مؤتمر القمة العربي الحادى عشر المنعقد عام ١٩٨٠) في كل بلدان المنطقة ، وتحديد العقبات التي تحول دون تطبيقها ان وجدت . وبوجه عام ، هناك حاجة ملحة لاجراء اعادة توجيه في نظرة وسياسات مختلف صناديق التنمية الوطنية والاقليمية ، ولتوفير اطار قانوني ومؤسسي واداري وتكنولوجي ملائم لتسهيل زيادة تدفق الموارد المالية بين بلدان المنطقة . وهناك حاجة لتعزيز المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ولاسيما من حيث رأس المال والقدرات الفنية .

٣١- وتوفر الاسواق المالية العربية الناشئة ، على وجه العموم ، والموجودة منها في منطقة الاكوا ، على وجه الخصوص ، مجالات هامة للتكامل في عملياتها . وتستدعي سرعة تعاقب التطورات على الصعيدين الوطني والاقليمي في هذا المجال اتخاذ تدابير ترمي الى تنسيق السياسات الموجهة نحو تطوير ومكاملة هذه الاسواق وضمان ترابطها العضوى مع اجراء محاولات لتوثيق التعاون والتكامل الاقتصادى . وفي هذا المجال ، يمكن تركيز الاهتمام بصفة خاصة على التدابير الموجهة نحو تسهيل التبادل التجارى وانتقال عوامل الانتاج بين بلدان المنطقة ، وتشجيع اقامة مشاريع عربية مشتركة ، وتنويع الادوات المالية ، ودعم انشاء مؤسسات متخصصة في الوساطة المالية ، مثل مرفق عربي لكفالة الاستثمارات وغيره ، ضمن اطار سوق مالية عربية متكاملة . ولصندوق النقد العربي ، بالتعاون مع المصارف العربية المركزية ، دور حاسم يلعبه في تحقيق هذه الغايات وما يتصل بها من غايات اخرى .

٣٢- ويمكن للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي ، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية ، ان تتعاون معا لانشاء صندوق للهبات تقدم منه جوائز سنوية للافراد والمنظمات التي تقدم خدمات في مجال التعاون والتكامل العربي . والمقصود من ذلك اثارة خيال العالم العربي وشد انتباه الجماهير نحو التقدم المحرز في مجال التعاون بين البلدان العربية والى فوائد هذا التعاون .

٣٣- وهناك حاجة حيوية الى الالتزام السياسي بترتيبات التعاون والتكامل المتفق عليها ودعمها والى فصل السياسة عن العمليات الخاصة بهذه الترتيبات وبمختلف المنظمات الاقليمية المشاركة في الجهود الرامية الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان المنطقة.

٣٤- وفي حين ستظل حكومات بلدان الاكوا تلعب الدور القيادي الحاسم في جهود التعاون والتكامل الاقتصادي، فانه يمكن استغلال امكانيات القطاع الخاص على نحو مثمر في تكميل هذا الدور.

٣٥- ونظرا لما يتمتع به القطاع الخاص من رؤية دينامية وقدرات في تنظيم المشاريع، فمن الواجب تشجيعه للاستفادة الكاملة من نقاط التكامل الموجودة، وللوصول بالتالي، ضمن اطار اقليمي أو دون اقليمي، الى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة له. ويمكن ان يكون دوره في انشاء وادارة المشاريع العربية المشتركة مفيدا على نحو خاص في تعزيز جهود التعاون والتكامل. وينبغي توفير معلومات كافية حول فرص الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد، لاسيما على الصعيد الاقليمي، وان توضع في متناول القطاع الخاص لامكان استخدامها عند الحاجة. ومن المهم بنفس القدر خلق مناخ مناسب اجمالا يمكنه ان يصمد امام الضغوط السياسية وان يحوز ثقة المستثمرين.

٣٦- وهناك حاجة متزايدة لانشاء بنك معلومات في المنطقة يعمل بالتعاون مع المنظمات الاقليمية العربية القائمة. والهدف من مرفق كهذا هو جمع وتحليل وتقييم ونشر المعلومات المتعلقة بتجارب التعاون والتكامل الاقليمي في منطقة الاكوا خاصة، والعالم العربي عامة.

٣٧- وينبغي تعميم النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء ومقترحات المتابعة التي تقوم بها على المنظمات الاقليمية وعلى كل من بلدان منطقة الاكوا، وذلك للحصول على ردود ومقترحات اضافية، وخصوصا من الهيئات الوطنية ومن القطاع الخاص. ويمكن وضع ترتيبات، في حالة ابداء قدر كاف من الاهتمام، لتتويج هذه الاتصالات بعقد ندوات قطرية حول الموضوع.